مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

- بيداغوجيا الإدماج : من التجزيء إلى التركيب
- وقفة نقدية حول تنزيل مشاريع البرنامج الاستعجالي
- الإصلاح التربوي بالمغرب : من المقرر إلى المناهج
- البيداغوجيا النشيطة وقلب الأدوار داخل الوضعية...
- مهام هيئة التفتيش التربوي

العدد الرابع والأربعون- يوليوز 2010

نحو قيم مجددة للنهوض بالمنظومة التعليمية ببلادنا

رشيد جرموني *

كثيرة هي الإشكالات التي تتخبط فيها المنظومة التعليمية ببلادنا ، والتي تتعدد لتؤلف واقعا موسوما بكثير من التعقيد والتركيب ، ولعل من بينها ضعف المر دودية أو الكفاية الداخلية للنظام التعليمي ، والتي تتجلى في تدهور نسب الهدر المدرسي والرسوب والتكرار ، هذا علاوة على تراجع مستوى التحصيل، وكذا الأداء الوظيفي لكل الفاعلين التربويين من تلاميذ ومدرسين وأطر إدارية وتربوية. ينضاف إلى ذلك معضلة اللاتطابق بين مخرجات أنظمة التعليم والتكوين وبين قطاعات الشغل والاقتصاد والمجالات الإنتاجية والاجتماعية العامة .من جهة أخرى نجد أن تنامي شروط ومظاهر التبعية لمراكز القرار الأجنبية ، يلقي بظلاله على سير المنظومة التعليمية ، ويرهن مستقبل المغرب لسنوات مقبلة من التشتت والهدر والتدهور ، ولعل البرنامج الاستعجالي الأخير خير شاهد على ما ندعيه، إذ تم التغاضي عن عدة قضايا جوهرية في منظومتنا التعليمية ، كاختيار لغة التدريس للمواد العلمية وما يقتضيه من تعريب حقيقي وشامل لكافة أسلاك التدريس ببلادنا، والارتهان أيضا لاختيارات بيداغوجية مستلهمة من بيئة غير بيئتنا مما يعمق الهوة بين الوسط السوسيوثقافي وهذه الاختيارات التي تهدم أكثر مما تصلح ، في هذا السياق يمكن أن يلحظ المتتبع للشأن التربوي ببلادنا ، كيف يتم تسويق بعض المقاربات البيداغوجية، كالتعليم بواسطة الأهداف في مرحلة سابقة إلى المقاربة بالكفايات في السنوات الأخيرة ، ليتم مؤخرا الحديث عن بيداغوجيا الإدماج في البرنامج الاستعجالي ، دونما التساؤل عن مدى ملائمتها لبنية النظام التعليمي ، وأيضا عن مدى توفير الشروط الضرورية لإنجاحها ، ولعل من بينها الحد من ظاهرة الإكتظاظ التي تعرفها المدارس المغربية .

* باحث في علم الاجتماع التربوي

بالموازاة مع ذلك واستتباعا لما سبق، نجد أن النظام التربوي ببلادنا لم يستطع أن يؤسس لمدرسة وطنية موحدة، في مقوماتها ومضامين تعليمها، ولغتها وتوجهاتها الفلسفية والاجتماعية، ومستجيبة لمتطلبات وحاجات المجتمع المغربي المعاصر، وقد أشار تقرير المجلس الأعلى الأول (2008) إلى هذه المعضلة، حيث ترهل الثقة في المؤسسة التعليمية العمومية .وبالمقابل نلاحظ تناميا غير مراقب وغير منظم لقطاع التعليم الخاص، خصوصا مع تفاحش الخصخصة، والتي لا تهدف سوى الربح، وتعميق اللاتكافؤ بين أبناء الشعب المغربي، حيث يستفيد المحظوظون من ظروف تعليمية تعلميه (كالفضاء المدرسي والأطر الكفؤة والدعم والتوجيه المدرسي والبرامج والمناهج التربوية الملائمة والآفاق الواعدة ....، بينما يعاني أغلب أبناء الشعب المغربي المسحوق من كل أنواع الحيف في التعليم العمومي، كغياب الفضاءات المدرسية المناسبة والمشجعة، لافاعلية الأطر التعليمية، الاكتظاظ ،ضعف الوسائل التعليمية، وغياب التوجيه وضبابية الآفاق) ولتعضيد هذه الاستنتاجات نشير إلى آخر تقرير صادر عن المجلس الأعلى للتعليم (فبراير 2009) حول واقع التعلمات بالمدرسة المغربية، حيث اعتمد على دراسة علمية مقارنة في السلكين الابتدائي والإعدادي، بكل من الوسطين القروي والحضري، وبالمدرسة العمومية والخصوصية، ويمكن القول أن هذه الدراسة أثبتت الفشل الذر يع الذي ينتاب المدرسة المغربية، وأعتقد لو كنا في بلد فيه منسوب الوعي متقدم، لاحتد النقاش العمومي، وتبلور حراك سياسي يفضي بالضرورة لمساءلة كل المسؤولين عن الشأن التربوي ببلادنا .

إذا كانت هذه بعض المظاهر البنيوية لأزمة المنظومة التعليمية ببلادنا، فإن مستتبعاتها وآثارها الثقيلة، تلقي بكل حواملها على المنظور ألقيمي وتؤلف سلوكات وأنماط وتمثلات في مكونات المنظومة البشرية التعليمية، مما يعمق واقع التدهور الذي انتاب قطاعنا التعليمي . ويمكن أن نجلي أولى هذه النتائج القيمية، في تكوين المواطن المغربي، حيث لم يتضح بعد ما هو النموذج الذي تتوخى المؤسسة التعليمية تخريجه، ولأية أهداف اقتصادية واجتماعية، وضمن أي مشروع ؟ .

وفي نفس السياق ذاته، نلاحظ أن فقدان الثقة في المؤسسة التعليمية، وطغيان البعد الإنتقاصي لمكانتها، وانهيار دورها في الحراك الاجتماعي، بما يعنيه من ترقي اجتماعي ورمزي مفتوح للجميع، كل ذلك يهدد العلاقة بين المدرسة والمجتمع .

من جهة أخرى، وارتباطا بما سبق، تعززت قيم «سلبية» أفقدت المؤسسة التعليمية وهجها، وقدرتها على التغيير وتحقيق التنمية البشرية المنشودة، من ذلك بروز أجيال

تحتقر العلم والتعليم والمعرفة والثقافة والفن، وكل أشكال الإبداع والإبتكار، وغياب المنافسة الشريفة، واستبدالها بقيم مناقضة وهدامة، تؤكد على تصدر قيم المال، والمحسوبية والرشوة ،وما استفحال ظاهرة الغش في الامتحانات إلا نموذج حي لما سقناه من أمثلة . بالموازاة مع ذلك فقد تغلغلت مظاهر مشينة تخدش القيم الأخلاقية المجتمعية، كانتشار التدخين بجانب المؤسسات التعليمية، وبروز أشكال جديدة من العنف، حيث أصبحت المدرسة المغربية فضاء لإنتاج وممارسة العنف من طرف التلاميذ على بعضهم البعض، وعلى الأطر الإدارية والتربوية، الشيء الذي يمكن أن يستثمره الباحثون لإنجاز دراسة عن هذه الظواهر التي أصبحت من العلامات البارزة في المدرسة المغربية، وسوف يتوصل إلى نتائج ستفيد بدون شك البحث التربوي ببلادنا.

ودائما وفي معرض تجلية بعض المظاهر القيمية لواقعنا التعليمي، نعاين واقعا يتسم بالإحباط العام الذي استشرى في أغلب مكونات البنية التربوية، سواء التلاميذ أو المدرسون أوالأطر الإدارية والتربوية والأسر و الفاعلون الإجتماعيون الآخرون، ويتجلى هذا الإحباط الحضاري في اللامبالاة والسلبية واللامسؤولية وغياب الحس المدني، مما يعطي الإنطباع أنك أمام جيل مستقيل ومقال وخارج عن التاريخ، فهل يمكن الحديث من خلال هذا الواقع عن نهضة تعليمية ببلادنا تحقق مكتسبات في سلم التنمية البشرية ؟

لا شك أن كل مكونات المجتمع المغربي، أفرادا ومؤسسات وهياكل وتنظيمات رسمية وغيرها وفاعلين على اختلاف خلفياتهم ومشاربهم، يتملكهم القلق نحو مستقبل المدرسة المغربية، ومنه تتعدد المقاربات والمنظورات والحلول والإستراتيجيات والخطط ... التي يقترحها ويبلورها كل طرف على حدة للخروج من هذه المعضلة التاريخية التي طبعت مسار المغرب الحديث. وأعتقد أن كل المقاربات والحلول والإستراتيجيات تبقى حبيسة البعد التقنوي، كالميزانيات والأطر والبرامج والمناهج والموارد البشرية ...، وتتناسى أهم المرتكزات التي تتمثل في إشاعة قيم جديدة محركة للنهوض بالقطاع التعليمي ببلادنا ،وهذه القيم ليست شيئا أكثر من تمثل قيم الواجب والإخلاص، بما يعنيه ذلك من إتقان وجودة، وكذا احترام الذات والغير، وترسيخ حكامة تربوية ناجعة، تستمد مضمونها من القيم الدينية للشعب المغربي، فالتخليق لا أساس له إن لم يتمثل المنظور القيمي للمجتمع. في هذا السياق نشير إلى تجربة تعليمية رائدة في أوربا، وهي لدولة السويد التي اغترفت بذكاء من قيمها الدينية المسيحية لتحقق ثورة اجتماعية جعلتها في مصاف الدول التي تتوفر على أفضل مؤشرات التنمية البشرية في العالم. حيث أنه في نهاية القرن السابع عشر، قام حكام السويد بإصلاح عام استهدف زيادة

تعليم السكان، وتم تحويلهم إلى أورثوذكسيين في الإعتقاد والممارسة، وتم طبع كتاب لوثر الذي ترجم سنة 1689 واستعمل في معظم المنازل السويدية نتيجة الفرض القسري لقراءته .(قد يعترض علي قائل أننا نتوفر كمجتمع مغربي على القرآن الكريم، ويوجد في البيوت ويتعبد الله سبحانه به، لكن أعتقد أن هناك أزمة عقل مسلم في التعامل مع الكتاب العزيز، بحيث تبدو التوترات بين الاعتقاد والممارسة).

ودائما وفي سبيل الإنفتاح على التجارب العالمية الرائدة في مجال الإصلاحات التربوية، نجد أن السويد كبلد مسيحي، ظهرت فيه تيارات دينية وليبرالية تكرست لخدمة الإديولوجيا الديموقراطية، ولعب المدرسون دورا كبيرا في ايقاظ الوعي الثقافي والسياسي، وتبلورت لديهم ذهنية ليبرالية واشتراكية فيما بعد .

ولمعرفة مفاعيل الإصلاحات المدرسية ومساهمتها في التحولات السوسيواقتصادية، نجد أنه في 1870، استعملت الصناعة 15 من القوى العاملة، وفي 1900 وصلت إلى 28، وارتفعت النسبة في 1930 إلى 35 و45 عام 1960 . وهكذا أصبحت السويد التي كانت بلدا فقيرا سنة 1870، إلى بلد غني بانتقالها من الفلاحة إلى الصناعة وإلى ما بعد الصناعة .

ومن نتائج تجذر الإيديولوجيا الديموقراطية في هذا البلد، استيعاب ذلك الخليط العرقي الذي تشكل من الأجانب،كيوغسلافيا واليونان وتركيا وإيطاليا، باندماجهم في التنظيمات الجمعوية والسياسية، الشيء الذي ساهم في تطور النظام المدرسي ودمقرطته، وانعكس ذلك ايجابا على مكانة المدرسين وأدوارهم وتفتح طاقاتهم، حيث تبلورت المناهج والكتب المدرسية ومسألة تكوين المدرسين، ومن مؤشرات هذا التطور الإنتقال من نسبة 8 من التلاميذ الذين يمرون إلى الثانوية العليا إلى 90 من التلاميذ البالغين 16 سنة من العمر، فتحقق الإنتقال في التعليم الثانوي من النخبوية إلى الجماهيرية ومن التفاوت الجنسي إلى الديموقراطية الجنسية.

إننا في ختام هذا المقال لا ندعو إلى استنساخ تجارب الغير كيفما كانت، بل نسعى إلى الإستفادة والإغتراف منها بقدر ما يصلح مسارنا التعليمي والمجتمعي ككل. وغير خاف أننا في أمس الحاجة في اللحظة التاريخية إلى تضافر كل الجهود الرسمية منها واللارسمية، لأن إصلاح المنظومة لا يمكن أن يقوم به طرف واحد.